الدراسات الاقتصادية

بحث العلاقة بين بعض المتغيرات النقدية ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي خلال المدة ١٩٩٠_٢٠١٥

الاستاذ الدكتور
كامل علاوي كاظم
جامعة الكوفة ـ كلية الادارة والاقتصاد

الباحث
اياد ابراهيم حسين
ayadibrahem123@gmail.com

بحث العلاقة بين بعض المتغيرات النقدية ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي خلال المدة ١٩٩٠-٢٠١٥

الاستاذ الدكتور
كامل علاوي كاظم
جامعة الكوفة - كلية الادارة والاقتصاد

الباحث
اياد ابراهيم حسين
ayadibrahem123@gmail.com

المستخلص

يهدف البحث الى دراسة فاعلية بعض المتغيرات النقدية (عرض النقد و سعر الفائدة) في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي(النمو الاقتصادي والتضخم والبطالة)، إذ تحتل المتغيرات النقدية اهمية كبيرة، فقد أظهرت الدراسات والبحوث الحديثة أثر المتغيرات النقدية في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي(النمو، التضخم، البطالة) ولاسيما خلال مدة الازمات الاقتصادية، إذ أصبحت هذه المتغيرات هي الاداة الرئيسة التي يمكن للسلطة النقدية في ضوئها الاستخدام الامثل والمخطط لتصحيح الاختلالات التي تصيب الاقتصاد والعودة به الى حالة الاستقرار، ومن هذا المنطلق تم اتخاذ هذا الموضوع لدراسته وتحليله. وقد تناول المبحث الاول الأسس النظرية والمفاهيمية للمتغيرات النقدية ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي ، أما المبحث الثاني فقد جاء تحت عنوان تحليل مؤشرات بعض المتغيرات النقدية في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٥)، أما المبحث الثالث فقد تضمن تحليل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق خلال المدة (١٩٩٠-٢٠١٥)، فيما أختص المبحث الرابع بتناول قياس العلاقة السببية وتحليلها بين بعض المتغيرات النقدية والاستقرار الاقتصادي في العراق خلال المدة (١٩٩٠-٢٠١٥) . وقد تم بناء هذا البحث على افتراض وجود علاقة بين بعض المتغيرات النقدية(عرض النقد وسعر الفائدة) و مؤشرات الاستقرار الاقتصادي. وتم التوصل الى وجود علاقة بين هذه المتغيرات وبعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.

المقدمة

يعد الاستقرار الاقتصادي هدفا رئيسا للسياسة الاقتصادية في مختلف بلدان العالم ويحتل مركز الصدارة في السياسات الاقتصادية لها. وان تحقيق هذا الهدف ليس بالأمر السهل، لذا فأن معظم دول العالم سواء المتقدمة منها ام النامية تسعى لوضع استراتيجيات وخطط لتحقيق اكبر قدر من الاستقرار، وتبرز هنا اهمية المتغيرات النقدية، فقد أظهرت الدراسات والبحوث الحديثة أثر المتغيرات النقدية في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي(النمو، التضخم، البطالة) ولاسيما خلال مدة الازمات الاقتصادية، إذ أصبحت هذه المتغيرات هي الاداة الرئيسة التي يمكن للسلطة النقدية في ضوئها الاستخدام الامثل والمخطط لتصحيح الاختلالات التي تصيب الاقتصاد والعودة به الى حالة الاستقرار.

وتأتي أهمية البحث من أن الاقتصاد العراقي يحظى بمزايا مادية وبشرية مقارنة بالاقتصادات النفطية ذات الطبيعة الريعية البحتة، فأنه يعيش منذ عقود تحت ضغط أزمة بنيوية حادة، نجمت عن فشل خطط وبرامج التنمية، وقد تفاقمت تلك الأزمة بفعل التوجهات غير العقلانية للسياسة الاقتصادية التي تم تبنيها خلال عقد الثمانينات والتسعينات جراء الحروب والعقوبات التي فرضت عليه، والتي ركزت على الاستغلال الكبير للموارد النفطية وتوجيهها للأغراض الأمنية والعسكرية على حساب الاستثمارات التنموية المادية والبشرية، وقاد هذا التوجه الى انتكاسات خطيرة أدت الى انحراف مسار النمو الاقتصادي وتعميق الاختلالات الهيكلية. وبعد عام (٢٠٠٣) تم تحديد استراتيجيات تنموية تهدف الى تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلد نظرا للآثار السلبية التي خلفتها الحرب والانظمة السابقة، وبمرور السنوات أثبتت هذه السياسات فشلها على الرغم من الاصلاحات التي اجرتها السلطة النقدية في مجال معالجة التضخم من خلال التحكم بالمتغيرات النقدية، ومن ثم بروز اختلالات كبيرة في الاقتصاد الوطني في ظل غياب سلطة القانون، إذ أصبح الاقتصاد العراقي مدمراً وظهرت مظاهر العنف والبحث عن المال بشتى الوسائل غير المشروعة وهروب رؤوس الاموال المحلية من هذا الاقتصاد، فضلاً عن ذلك هناك مجموعة ضغوط خارجية اقتصادية وسياسية وعسكرية أدت الى تدمير البنى التحتية والإنتاجية للاقتصاد العراقي مما ادى الى تفشي ظاهرة البطالة وتراجع مؤشرات النمو الاقتصادي وانحسار فرص الاستثمار، لذا جاءت هذه الدراسة لتوضيح دور بعض المتغيرات النقدية(سعر الفائدة وعرض النقد) في تحقيق الاستقرار الاقتصادي خلال المدة (١٩٩٠-٢٠١٥).

وتتمحور مشكلة البحث في طبيعة الدور الذي يمكن ان تحتله المتغيرات النقدية في التأثير في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في ضوء تراجع مؤشراته الاقتصادية الكلية والاختلالات الهيكلية الحادة التي تغطي بنيانه الاقتصادي، لذا فان هذه الدراسة ستأخذ من هذا الموضوع مشكلة لها ، لمعرفة مدى استجابة النشاط الاقتصادي ولاسيما مؤشرات الاستقرار الاقتصادي لفعل المتغيرات النقدية في العراق خلال مدة الدراسة.

وينطلق البحث من فرضيه مفادها (في حالة توفر بيئة اقتصادية وسياسية ملائمة، فأن المتغيرات النقدية في العراق تستطيع أن تؤدي دوراً رئيساً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي).

ومن أجل التوصل إلى نتائج تخدم الهدف من الشروع في هذا البحث ، وفي ضوء فرضية البحث، تم استعمال الأسلوب (الكمي) بدراسة قياسية تقييمية لأداء بعض المتغيرات النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق قبل وبعد التحولات الاقتصادية والسياسية التي شهدها خلال مدة الدراسة فضلا عن الأسلوب الوصفي الذي يقف إلى جانب الأسلوب القياسي للوصول إلى النتائج التي يرمي البحث إلى تحقيقها.

وللوصول إلى هدف البحث فقد تم تقسيمه على ثلاثة مباحث وهي كالآتي :

يتناول المبحث الأول الأسس النظرية والمفاهيمية للمتغيرات النقدية ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي ، أما المبحث الثاني فقد جاء تحت عنوان تحليل مؤشرات بعض المتغيرات النقدية في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٥)، أما المبحث الثالث فقد تضمن تحليل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق خلال المدة (١٩٩٠-٢٠١٥)، فيما أختص المبحث الرابع بتناول قياس العلاقة السببية وتحليلها بين بعض المتغيرات النقدية والاستقرار الاقتصادي في العراق خلال المدة (١٩٩٠-٢٠١٥) .

المبحث الاول

الأسس النظرية والمفاهيمية للمتغيرات النقدية ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي

المطلب الاول :بعض المتغيرات النقدية(عرض النقد و سعر الفائدة)

أولاً: عرض النقد

يعد عرض النقد أحد المتغيرات الاساسية المؤثرة في الاقتصاد وأن الاستقرار الاقتصادي الذي يتحقق يعتمد على التحكم بحجم وحركة الكتلة النقدية على وفق ما يحتاجه الوضع الاقتصادي. إذ تعددت مفاهيم عرض النقد عبر الزمن والتي كان الغرض من تعددها التعرف على المعروض النقدي بشكل دقيق لتتمكن السلطات النقدية من اتخاذ الاجراءات اللازمة لمعالجة المشاكل الاقتصادية وتحقيق الاهداف التي ترجو الوصول إليها. وقد نشأ جدل واسع بين الاقتصاديين

للاتفاق على تعريف محدد لعرض النقد. ويدور هذا الجدل حول نقطة اساسية هي أي : العناصر التي تؤلف عرض النقد [١] ، والذي يقصد به كمية وسائل الدفع المتاحة في المجتمع، وهي عبارة عن اجمالي النقود على اختلاف أنواعها المتواجدة في المجتمع خلال مدة زمنية معينة[٢].والنقود بالمعنى المعاصر هي مطلوبات على البنك المركزي ، وتسهم المصارف والمؤسسات المالية الاخرى بالوساطة او قبول الودائع[٣].ومن ذلك نستطيع القول: أن عرض النقد يعني تلك النقود في صورها الثلاث(M3,M2,M1)وكما يأتي [٤]:

١. مفهوم عرض النقد الضيق (M1) ويتكون من مجموع العملة في التداول مضافاً لها الودائع الجارية لدى القطاع الخاص، اي مجموع وسائل الدفع المتداولة في بلد ما خلال مدة زمنية معينة ويسمى احياناً (بالكتلة النقدية). ويعد المفهوم الضيق افضل المؤشرات لقياس عرض النقد في الاقتصاد الوطني، والتي أخذ بها صندوق النقد الدولي[٥].

٢. مفهوم عرض النقد الواسع (M2) ويشمل M1 مضافاً له الودائع الزمنية وودائع الادخار الخاصة لدى البنوك التجارية، ويعرف عادة بمصطلح السيولة المحلية او الداخلية[٦].

٣. المفهوم الاوسع لعرض النقد (M3) ويشمل عرض النقد على اساس السيولة المحلية M2 مضافاً إليها الادخارات المودعة خارج البنوك التجارية، اي لدى مؤسسات الادخار وصناديق الادخار وجمعيات الاقراض والادخار، ومعنى ذلك أن عرض النقد يتضمن المطلوبات النقدية والمطلوبات غير النقدية.

ثانياً: سعر الفائدة

يمكن النظر الى سعر الفائدة على انه اهم الادوات والوسائل التي تستخدمها السلطات النقدية لتحقيق الاهداف التي ترجو تحقيقها سواء كانت اقتصادية ام اجتماعية ام سياسية. ومع تطور النظم الاقتصادية والمتغيرات الدولية المتعاقبة فأن دور ومفهوم سعر الفائدة قد تطور في النظرية الاقتصادية الكلية واصبح متوافق مع هذا التطور ودوره مؤثراً وفعالاً في النشاط الاقتصادي، وهنالك العديد من الآراء والكتابات حول تحديد دقيق لمفهوم سعر الفائدة، وعلى الرغم من تعدد هذه المفاهيم الا ان جوهرها ذو مضمون واحد، ومن هذه المفاهيم هي:

هو المبلغ الذي يدفع مقابل وحدة من الزمن ويشير الى تكلفة اقتراض النقود، وتقاس اسعار الفائدة بنسبة مئوية، وهي تتغير بتغير صفات القرض من ناحية وموعد الاستحقاق والمخاطرة والسيولة[٧]، وعرف ايضاً على إنه (التنازل عن القوة الشرائية في الوقت الحاضر من قبل المقترض كضمان للقرض)[٨].

ويعد سعر الفائدة المتغير الاقتصادي الذي يعبر عن علاقات مالية تحدث بين المقرضين والمقترضين، وتتحدد قيمة سعر الفائدة بتفاعل عرض اموال المدخرين والطلب عليها من قبل المقترضين[٩].

المطلب الثاني: الاستقرار الاقتصادي

أولاً: المفهوم

يعد الاستقرار الاقتصادي هدف اساساً من اهداف السياسة الاقتصادية، والاستقرار لغةً يعبر عن الثبات والسكون[١٠]. اما من وجهة النظر الاقتصادية فقد عرف الاستقرار الاقتصادي بانه المحافظة على الوضع الاقتصادي القائم سواء كان مثالياً ام غير مثالي بغية تهيئة الظروف المناسبة لتحسين الوضع من خلال اتخاذ اجراءات عديدة اهمها ادوات السياسة المالية والنقدية وسياسة سعر الصرف.... الخ[١١].

ثانياً: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي

١-: التضخم

تعددت المفاهيم الخاصة بالتضخم بتعدد اسبابه كونه ظاهرة ديناميكية متعدد الابعاد ومتشعبة الجوانب فقد ينجم عن الزيادة في كمية النقود المتداولة دون ان يقابلها عرض سلعي فيؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار او قد ينتج عن الزيادة في الانفاق الكلي الذي لا يزامن زيادة في الانتاج أو قد يعود الى ارتفاع تكاليف الانتاج من أجور ومواد خام، وتعد التعاريف التي تركز على ربط التضخم بالارتفاعات المستمرة والمتزايدة في المستوى العام للأسعار هي الاكثر شيوعا. ان الفهم الشائع لظاهرة التضخم مرتبط بالزيادة في الاسعار، ولكن الحقيقة الدقيقة تؤكد انه ليس كل زيادة في الاسعار بمثابة تضخم، بل ان التضخم يعني الارتفاع المتزايد والمتواصل في المستوى العام للأسعار، فليس كل زيادة في الاسعار تضخم ولكن التضخم هو الاسعار المتزايدة[١٢].ان ظاهرة التضخم هي انعكاس لاختلال توازن القوى الاقتصادية، فقد تكون هذه القوى هيكلية او غير هيكلية وعلى مستوى الاقتصاد الكلي او الجزئي، وينتج التضخم كأي ظاهرة اقتصادية أخرى، عن تفاعل العديد من العوامل التي يجب حصرها ومعرفة طبيعة العلاقة بينها.

٢-البطالة

تعرف منظمة العمل الدولية إذ تعرف الفرد العاطل عن العمل بانه (كل شخص قادر على العمل ويرغب فيه ويسعى إليه ويقبل به عند مستوى الاجر السائد، ولكنه لا يجد هذا العمل) [١٣]. وتقاس البطالة في المجتمع من خلال ما يسمى بمعدل البطالة (Unemployment Rate) وهو يساوي قسمة عدد العاطلين عن العمل على اجمالي (القوة العاملة)* أو النشيطين اقتصادياً[١٤].اي:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{قوة العمل}}$$

٣- النمو الاقتصادي

يعبر النمو عن (الارتفاع الحاصل في الناتج المحلي الاجمالي من دون التمييز بين القطاعات المكونة له)[١٥].كما يعرف بأنه الزيادات الحقيقية السنوية الحاصلة في الناتج القومي الاجمالي او حصة الفرد من الناتج القومي اي كل زيادة حاصلة في حجم السلع و الخدمات التي ينتجها الاقتصاد خلال سنة معينه او كل الزيادات المطردة طويلة الاجل في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي[١٦]. لذلك يعني النمو الاقتصادي بزيادة قدرة الاقتصاد على الناتج (الناتج المحلي الاجمالي الكامن) خلال الزمن و تحدث الزيادة في الناتج الكامن عندما تحدث زيادة في الموارد البشرية او رأس المال او عندما يحدث تقدم تكنلوجي[١٧] ،لذلك يعد الناتج المحلي الاجمالي هو المتغير الاكثر اهمية في قياس و تحليل النمو الاقتصادي[١٨]. و من ذلك يعد متوسط نصيب الفرد من الانتاج الحقيقي مقياساً لمدى التقدم الاقتصادي في مستوى المعيشة، و هذا هو هدف النمو الاقتصادي[١٩].

المبحث الثاني

تحليل مؤشرات بعض المتغيرات النقدية في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٥)

المطلب الاول: عرض النقد

يعد عرض النقد احد المتغيرات الاساسية المؤثرة في الاقتصاد وان اتصافه بحالة التوازن يعتمد على تسيير الكتلة النقدية على وفق ما يحتاجه الوضع الاقتصادي، وتظهر مكونات عرض النقد درجة تطور الجهاز المصرفي والعادات المصرفية لمختلف دول العالم، و يرتبط ذلك بنسبة اسهام العملة في التداول بالمقارنة مع استخدام الودائع الجارية. والملاحظ ان نسبة العملة في التداول الى عرض النقد عالية في الدول النامية، وبخلاف ذلك نجدها في الدول المتقدمة.

اولاً: تحليل واقع عرض النقد و مكوناته في العراق خلال المدة(١٩٩٠-٢٠١٥)

شهد الاقتصاد العراقي تطورات مهمة خلال عقد التسعينات من القرن الماضي، إذ يلاحظ ان العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق ادت الى توقف الصادرات النفطية و حرمانه من المورد الاساسي في الحصول على العملة الاجنبية اللازمة لتمويل الانفاق الحكومي، لذا لجأت الدولة الى القروض الداخلية على هيئة سندات ادخار و من ثم تغطية هذه السندات عن طريق الاصدار النقدي لتمويل عجز الموازنة

دون التقيد بأية ضوابط، وعليه تزايد عرض النقد بشكل كبير. و من خلال تفحص الجدول (١) نلاحظ ارتفاع عرض النقد الضيق و الواسع بعد فرض العقوبات الاقتصادية الدولية عام ١٩٩١ إذ ارتفعت قيمة عرض النقد بالمعنى الضيق من (١٥)مليار دينار عام ١٩٩٠ الى (٢٤) مليار دينار عام ١٩٩١ و بمعدل نمو ٦٠،٦ شكلت العملة في التداول النسبة الاكبر تراوحت صعوداً بين (٨٧،٣-٨٨،٧) من قيمة عرض النقد الضيق، واستمرت الزيادات المتتالية في عرض النقد، إذ بلغت (٧٠٥) مليار دينار عام ١٩٩٥، و شهدت المدة (١٩٩١-١٩٩٥) معدلات نمو سنوية مرتفعة بلغت (١٧٦،٤) عام ١٩٩٤ كحد اعلى لهذه المدة، و بمعدل نمو سنوي بلغ المتوسط (١٢١،٣) و يعزى هذا النمو الى قيام الحكومة العراقية بتغطية نفقاتها عن طريق القروض الداخلية، ومن ثم تغطية هذه القروض عن طريق الاصدار النقدي الجديد[٢٠].

ان التحولات السياسية و الاقتصادية التي جرت في العراق عام ٢٠٠٣ دعت التوجه لتبني سياسات التحول نحو اقتصاد السوق و الانفتاح على العالم الخارجي و رسم سياسة نقدية هادفة لتحقيق الاصلاح النقدي من خلال رفع القيود و المحددات امام السلطة النقدية وكان في مقدمتها منح البنك المركزي استقلالية في تحريك ادواته النقدية بموجب قانون البنك المركزي رقم (٥٦) عام ٢٠٠٤[٢١]، فضلاً عن اقرار قانون المصارف رقم (٩٤) والقانون المؤقت لأسواق الاوراق المالية رقم (٧٤) و ما تلاها من تغيير العملة في العام نفسه ، و اصبح عرض النقد يقرر من قبل السلطة النقدية على وفق ما موجود من صافي العملات الاجنبية و الايرادات النفطية، و على ذلك يعد عرض النقد متغير داخلي (Endogenous)[٢٢].

جدول (١)عرض النقد ومكوناته في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٥) (مليون دينار عراقي)

السنوات	صافي العملة في التداول (١)	نسبته من عرض النقد (٢)	الودائع الجارية (٣)	نسبته من عرض النقد (٤)	عرض النقد الضيق (٥)	نسبة التغير % (٦)	عرض النقد الواسع (٧)	نسبة التغير % (٨)
1990	13412	87.3	1947	12.7	15359	-	24874.8	-
1991	21873	88.7	2797	11.3	24670	60.6	31722	27.5
1992	36021	82.1	7888	17.9	43909	77.9	56829	79.15
1993	67134	77.7	19296	22.3	86430	96.8	116753	105.4
1994	199436	83.5	39465	16.5	238901	176.4	280971	140.7
1995	584398	82.9	120666	17.1	705064	195.1	780413	177.8
1996	881616	91.8	78887	8.2	960503	36.2	1095948	40.4
1997	929828	89.6	108269	10.4	1038097	8.1	1260973	15.1
1998	1192530	88.2	159346	11.8	1351876	30.2	1673201	32.7
1999	1275220	85.9	208616	14.1	1483836	9.8	1857406	11.0
2000	1474321	85.3	253685	14.7	1728006	16.5	2214072	19.2
2001	1782691	82.6	376398	17.4	2159089	24.9	2838048	28.2
2002	2563693	85.1	449908	14.9	3013601	39.6	3852241	35.7
2003	4629794	80.2	1143807	19.8	5773601	91.6	6953420	80.5
2004	7162945	70.6	2985681	29.4	10148626	75.8	11498148	65.4
2005	9112837	79.9	2286288	20.1	11399125	12.3	14659350	27.5
2006	10968099	70.9	4491961	29.1	15460060	35.6	21050249	43.6
2007	14231700	65.5	7489467	34.5	21721167	40.5	26919996	27.9
2008	18492502	65.6	9697432	34.4	28189934	29.8	34861927	29.5
2009	21775679	58.4	15524351	41.6	37300030	32.3	45355289	30.1
2010	24342192	47.1	27401297	52.9	51743489	38.7	60289168	32.9
2011	28287000	45.3	34187000	54.7	62474000	20.7	72067309	19.5
2012	30594000	48.0	33142000	51.9	63736000	2.0	75536128	4.8
2013	34995000	47.4	38836000	52.6	73831000	15.8	87679000	16.1
2014	36072000	49.6	36620000	50.4	72692000	-1.5	90728000	3.5
2015*	31171149	45.9	36739851	54.1	67911000	-6.5	85180000	-6.1

المصدر :- العمود(١و٣و٥و٧) البنك المركزي العراقي ، " النشرة الاحصائية السنوية " ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، بغداد ، اعداد مختلفة ،اما العمود(٢و٤و٦و٨)من عمل الباحثين.

(*) لغاية الفصل الثالث من عام ٢٠١٥ .

وعند الرجوع الى الجدول (١) و تفحص البيانات نلاحظ التطور الحاصل في عرض النقد بالمعنيين الضيق والواسع، ولاسيما خلال المدة (٢٠١١-٢٠١٥) ،فقد تضمنت احداثاً غاية في الاهمية في سنواتها الاخيرة تمثلت بالانخفاض الكبير في اسعار النفط فضلاً عن تزايد تكاليف الحرب على الارهاب، و تلكؤ القطاعات غير النفطية في زيادة مقدرتها الانتاجية و نسبه مساهمتها في الايرادات العامة، ومن ثم انعكست على عرض النقد و معدلات نموه، إذ نلاحظ ان قيم عرض النقد الضيق خلال هذه تراوحت (٦٢٤٧٤-٧٣٨٣١) مليار دينار وبصورة متذبذبة، و بمتوسط بلغ (٦٨١٢٢) مليار دينار و بمعدل نمو متذبذب ايضاً تراوح بين (-٦،٥-٢٠،٧) وبمتوسط بلغ (٦،١) كحد ادنى خلال مدة الدراسة و يعزى ذلك الى تدهور المشهد السياسي و الاقتصادي نتيجة الحرب على الارهاب و انخفاض اسعار النفط خلال هذه المدة، و شغلت الودائع الجارية النسبة الأكبر من عرض النقد الضيق و تراوحت بين (٥٠،٤%- ٥٤،٧ %) و بمتوسط بلغ (٥٢،٨%) مقابل (٤٧،٢%) لصافي العملة في التداول للمدة نفسها.

المطلب الثاني: تحليل واقع سعر الفائدة في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٥)

من خلال تفحص الجدول (٢) نلاحظ ان اسعار الفائدة الاساس التي اعلنها البنك المركزي للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٣) لم تتغير الا بشكل محدود تراوحت بين (٦،١٣ - ٧،٣٥)%، ففي عام ١٩٩٥ تم رفع سعر الفائدة من (٦،٥%) الى (٧،٢٥%) ثم الى (٧،٣٥%) عام ٢٠٠١. تزامنت هذه التغيرات مع توقيع مذكرة التفاهم و اتخاذ بعض الاجراءات الاصلاحية في مجال السياسة النقدية، الغرض منها الحد من التضخم الذي القى بظلاله على قيمة العملة الوطنية، الا ان هذه الاصلاحات امست محدودة الاثر وهذا يعكس ان السلطات النقدية لم تستخدم هذه الاداة خلال تلك المدة بصورة فعالة للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي.

اما بعد عام ٢٠٠٣ و رفع العقوبات الاقتصادية الدولية و اقرار قانون البنك المركزي، فقد شهد سعر الفائدة الاساس (سعر الخصم) تغيرات مهمة خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٥) على نحو يمنح البنك المركزي المقدرة على تحقيق اهداف السياسة النقدية مستعيناً بما يعرف بقاعدة تايلور*، و هذا ما يمكن ملاحظته بتوجه السلطة النقدية بعد مرحلة التحول بالعمل على جعل سعر الفائدة الاسمي مقارب الى سعر الفائدة الحقيقي.

جدول (٢)تطور سعر الفائدة في العراق للمدة(١٩٩٠-٢٠١٥)

السنوات	سعر الفائدة %	السنوات	سعر الفائدة %
١٩٩٠	٦,١٣	٢٠٠٣	٦,٣٥
١٩٩١	٦,١٣	٢٠٠٤	٦,٠٠
١٩٩٢	٦,١٣	٢٠٠٥	٧,٠٠
١٩٩٣	٦,٥٠	٢٠٠٦	١٦,٠
١٩٩٤	٦,٥٠	٢٠٠٧	٢٠,٠
١٩٩٥	٧,٢٥	٢٠٠٨	١٦,٨
١٩٩٦	٧,٢٥	٢٠٠٩	٨,٨٠
١٩٩٧	٧,٢٥	٢٠١٠	٦,٢٠
١٩٩٨	٧,٢٥	٢٠١١	٦,٠٠
١٩٩٩	٧,٣٥	٢٠١٢	٦,٠٠
٢٠٠٠	٧,٣٥	٢٠١٣	٦,٠٠
٢٠٠١	٧,٣٥	٢٠١٤	٦,٠٠
٢٠٠٢	٦,٣٥	٢٠١٥	٦,٠٠

المصدر:

- **العمود(١) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة لسنوات مختلفة .**

فقد قام البنك برفع سعر الفائدة من (٦%) عام ٢٠٠٤ الى (٧%) عام ٢٠٠٥ ثم الى (١٦%) عام ٢٠٠٦ و من ثم الى (٢٠%) عام ٢٠٠٧، و تأتي هذه التغيرات منسجمة مع الوضع الاقتصادي الذي يمر به الاقتصاد العراقي من اجل كبح جماح التضخم و تخفيض معدلاته، و تنظيم وتحديد الائتمانات والاستثمارات في المجالات المسموح بها انسجاماً مع متطلبات المرحلة[٢٣]، واستنادا الى قواعد الاستقرار الاقتصادي وتوفير فرص الاستقرار الكلي كحاضنة للنمو وتعجيل الازدهار الاقتصادي من خلال تحفيز النشاط الائتماني بما يتناسب مع مستوى النمو الحقيقي[٢٤]، فقد خفض البنك المركزي سعر الفائدة خلال عام ٢٠٠٩ الى (٨،٨%) ثم الى (٦،٢%) عام ٢٠١٠، وخلال المدة (٢٠١١-٢٠١٥) استقر سعر الفائدة عند مستوى (٦%)، كجزء من سياسته النقدية الهادفة الى تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال تخفيض كلف تمويل الانشطة الاقتصادية المختلفة ومن ثم المحافظة على اسعار فوائد الائتمان وايداعات المصارف

لدى البنك المركزي بمستوياتها السابقة[٢٥]،وكما يتضح في الشكل (٢٢) .

المبحث الثالث

تحليل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق خلال المدة (١٩٩٠-٢٠١٥)

المطلب الاول: تحليل واقع النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة (١٩٩٠-٢٠١٥)

يمكن الوقوف على النمو الاقتصادي في العراق من خلال تحليل واقع الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه، ومن خلال تفحص بيانات الجدول (٣) نلاحظ ان الناتج المحلي الاجمالي شهد تذبذباً واضحاً ويعزى ذلك الى الظروف التي مر بها البلد في اثناء مدة الدراسة. إذ شهد عام ١٩٩٠ ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه بسبب تحسن مستويات الانتاج والتصدير النفطي بعد نهاية الحرب العراقية الايرانية، وقد بلغ الناتج المحلي الاجمالي (٢٩،٧) مليار دينار مع النفط اما بدون النفط فقد بلغ (١٤،٣) مليار دينار وكذلك الحال لمتوسط نصيب الفرد من الناتج مع النفط والذي بلغ (١،٦) مليون دينار اما بدون النفط فقد بلغ (0,8) مليون دينار.

اما المدة (١٩٩١-١٩٩٥) والتي شهدت فرض العقوبات الاقتصادية الدولية، ومن ثم انخفاض الناتج المحلي الاجمالي، ومتوسط نصيب الفرد منه نتيجة لانخفاض انتاج النفط العراقي من ذروته بما يقدر بـ (٣،٣) مليون برميل يومياً الى (٠،٥) مليون برميل يومياً في الاشهر التي تبعت (قرار مجلس الامن)*.

وقد انخفض الناتج المحلي الاجمالي بصورة كبيرة من(٢٩،٧) مليار دينار عام ١٩٩٠ الى (١٠) مليار دينار عام ١٩٩١، وبمعدل نمو* سالب بلغ (٦٤%) ويعود ذلك الى انخفاض نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج التي انخفضت من (٥٥،١%) عام ١٩٩٠ الى (٢٧%) عام ١٩٩١ بسبب فرض العقوبات الاقتصادية الدولية.

اما قيمة الناتج المحلي الاجمالي عدا النفط فهي الاخرى انخفضت في عام ١٩٩١ عما كانت عليه في ١٩٩٠الى (٨،١) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (٤٢،٩ %) ،في حين تراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج مع النفط هو الاخر في العام نفسه الى (0,5) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (٦٥،١%)، اما بدون النفط فقد تراجع متوسط نصيب الفرد الى(0,4) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (٤٤،٥%).

اما المدة (١٩٩٦-٢٠٠٣) فقد شهدت التوصل الى اتفاق بين العراق والامم المتحدة على وفق القرار ٩٨٦***و من ثم تحسن مؤشرات النمو الاقتصادي، فقد ازدادت قيمة الناتج من (٢١) مليار دينار ١٩٩٦ الى (٤٠،٣) مليار دينار

عام ٢٠٠١ و بمعدل نمو سنوي تراوح بين (١،٤) عام ٢٠٠٠ كحد ادنى و (٣٤،٨) عام ١٩٩٨ كحد اعلى، بعدها اخذت قيمة الناتج بالانخفاض الى ان بلغت (٢٦،٩) مليار دينار عام ٢٠٠٣ و بمعدل نمو سنوي متذبذب تراوح بين (٣٣،١-%) عام ٢٠٠٣ و (٣٤،٨%) عام ١٩٩٨.

اما نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي فقد شهد تحسناً ملحوظاً حتى عام ٢٠٠٠،إذ ازداد من (١) مليون دينار عام ١٩٩٦ الى (١،٧) مليون دينار عام ١٩٩٩ و بزيادات متتالية، ثم بدأ هذا المؤشر بالتراجع حتى بلغ (١) مليون دينار عام ٢٠٠٣ و بمعدلات نمو سنوية متذبذبة للمدة (١٩٩٦-٢٠٠٣) تراوحت بين (٣٥،١-%) عام ٢٠٠٣ كحد ادنى و (٣٠،٩٧%) عام ١٩٩٨ كحد اعلى خلال هذه المدة.

اما بعد عام ٢٠٠٣ فقد شهدت مؤشرات النمو الاقتصادي تحسناً ملحوظاً بعد التراجع الذي شهده عام ٢٠٠٣ في مؤشرات النمو بسبب العمليات العسكرية و ما تولد عنها من تدمير المنشآت و البنى التحتية و تغيير النظام السياسي في العراق و ما تبعها من تحولات في المجال الاقتصادي و التي ادت الى تحسن في مؤشرات النمو الاقتصادي. و بالرجوع الى بيانات الجدول (٣) نلاحظ ازدياد قيمة الناتج المحلي الاجمالي و بصورة متتالية للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٠)، إذ ازداد من (٤٣،٤) مليار دينار عام ٢٠٠٥ الى (٥٧،٧) مليار دينار عام ٢٠١٠ و بمعدلات نمو سنوية موجبة تراوحت بين (١،٤%) عام ٢٠٠٧ كحد ادنى و (١٠،٢ %) عام ٢٠٠٦ كحد اعلى و يعود سبب ذلك التحسن الى الزيادة الحاصلة في قطاع النفط نتيجة لارتفاع صادرات النفط الخام لاسيما بعد عودة تصدير النفط عبر المنفذ الشمالي فضلاً عن ارتفاع اسعار النفط عالمياً[٢٦].

اما بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي غير النفطي فقد شهد هو الاخر تحسناً و سجل معدلات نمو موجبة في اغلب سنوات هذه المدة، فقد تراوحت قيمة الناتج غير النفطي بين (٢٥،٣) مليار دينار عام ٢٠٠٥ كحد ادنى و (٣٤) مليار دينار عام (٢٠١٠) كحد اعلى و بمعدلات نمو سنوية تراوحت بين (٢،٧-%) عام ٢٠٠٧ كحد ادنى و (١٥،١%) كحد اعلى ٢٠٠٥، كما يلاحظ تحسن مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، إذ تراوح بين (1,5) مليون دينار عام ٢٠٠٥ كحد ادنى و (١،٧) مليون دينار عام ٢٠١٠ كحد اعلى و بمعدل نمو سنوي تراوح بين (١،٦%) عام ٢٠٠٧ كحد ادنى و (٦،٩٢%) عام ٢٠٠٦ كحد اعلى. و كذلك الحال بالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من الناتج غير النفطي، إذ نلاحظ تحسن اداء هذا

المؤشر ايضاً، و تراوحت قيمته بين (٠,٩) مليون دينار عام ٢٠٠٥ كحد ادنى و (١) مليون دينار عام ٢٠١٠ كحد اعلى و بعدل نمو سنوي تراوح بين (٥،٥٢-%) كحد ادنى و (١١،٧%) عام ٢٠٠٥ كحد اعلى. و كما هو واضح من الجدول (٣)

اما المدة (٢٠١١-٢٠١٥) ولاسيما خلال عام ٢٠١٤ فقد شهد الاقتصاد العراقي العديد من التحديات السياسية و الاقتصادية، وعليه فقد انعكست على مؤشر النمو الاقتصادي، إذ إن التطورات الاخيرة المتمثلة في عدم استقرار الاوضاع السياسية و الامنية للبلد و العمليات العسكرية ضد المجاميع الارهابية (داعش) و احتلالها العديد من المحافظات العراقية و ما نتج عنها من تدمير و تخريب للبنى التحتية لهذه المناطق لاسيما في ظل وجود بعض الحقول النفطية المهمة يضاف الى ذلك الهبوط السريع في اسعار النفط العالمية فضلاً عن ذلك عدم اقرار الموازنة العامة للعام نفسه، و قد وصف هذا العام بأنه الأسوء في تاريخ الاقتصاد العراقي[٢٧]، ونلاحظ تراجع مؤشر الناتج المحلي الاجمالي، فقد سجل معدلات نمو سالبة بلغت (٣،٨-%) و (٢،٤-%) خلال عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ و على التوالي.

اما بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي غير النفطي فقد شهد تسجيل معدلات نمو موجبة في اغلب سنوات هذه المدة. بعد ذلك في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ شهد هذا المؤشر تراجع ملحوظ و سجل معدلات نمو سالبة بلغت (٦،٢٩-%) و (٤،٨٦%) وعلى التوالي.

اما متوسط نصيب الفرد من الناتج غير النفطي فقد شهد تحسناً ملحوظاً و سجل معدلات نمو موجبة في اغلب سنوات هذه المدة ما عدا عام ٢٠١٤ فقد سجل معدل نمو سالب بلغ (٩،٠٣%) كحد ادنى خلال هذه المدة، والشكل الاتي يوضح تطور اداء معدل نمو الناتج المحلي الجمالي [مع النفط(GDP1) وبدون النفط(GDP2)] خلال المدة (١٩٩٠-٢٠١٥).

جدول (3) يوضح مؤشرات النمو الاقتصادي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٥)مليون دينار عراقي

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي (١)	نسبة التغير (النمو) % (٢)	الناتج المحلي الاجمالي عدا النفط (٣)	نسبة التغير (النمو) % (٤)	نسبة مساهمة النفط في الناتج% (5)	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (٦)	نسبة التغير % (٧)	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي عدا النفط (٨)	نسبة التغير % (٩)

١٩٩٠	29711.1	57.8	14315.6	- 16.3	55.1	1660.8	-	800.2	-
١٩٩١	10682.0	- 64.0	8177.1	- 42.9	27	5 79.9	-65.1	443.9	-44.5
١٩٩٢	14163.5	32.5	10172.3	24.4	31	747.5	28.88	536.8	20.9
١٩٩٣	18453.6	30.2	15185.3	49.3	19	947	26.75	779.6	45.2
١٩٩٤	19146.9	3.7	14950.2	-1.5	23	957	1.014	747.2	-4.15
١٩٩٥	19571.2	2.2	14702.8	-1.6	25	953	-0.42	716	-4.2
١٩٩٦	21037.3	11.0	16398.6	11.5	25	1028.6	7.93	776	8.43
١٩٩٧	26342.7	21.2	13791.9	- 15.9	48	1194.9	16.17	625.6	-19.4
١٩٩٨	35525.0	34.8	14671.9	6.4	60	1564.8	30.97	646.3	3.3
١٩٩٩	41771.1	17.5	16587.6	13.1	61	1786.5	14.16	709.4	9.77
٢٠٠٠	42358.6	1.4	16628.9	0.2	61	1758.6	-1.56	690.4	-2.68
٢٠٠١	43335.1	2.3	17816.3	7.1	59	1746.5	-0.69	718	4.
٢٠٠٢	40344.9	-6.9	18406.6	3.3	55	1578.	-9.64	720	0.27
٢٠٠٣	26990.4	- 33.1	13243.6	- 28.0	51	1024.7	-35.1	502.8	-30.2
٢٠٠٤	41607.8	54.1	22024.6	66.3	48	1533	49.62	811.4	61.4
٢٠٠٥	43438.8	4.4	25342.2	15.1	42	1553	1.32	906.3	11.7
٢٠٠٦	47851.4	10.2	287 63.9	13.5	41	1661	6.92	998.4	10.2
٢٠٠٧	48510.6	1.4	27999.4	-2.7	43	1634	-1.6	943.3	-5.52
٢٠٠٨	51716.6	6.6	28920.0	3.3	45	1621.5	-0.79	906.7	-3.88
٢٠٠٩	54721.2	5.8	31252.2	8.1	44	1728.2	6.58	987	8.85
٢٠١٠	57751.6	5.5	34044.6	8.9	42	1777.5	2.85	1047.8	6.17
٢٠١١	63650.4	10.2	36988.9	8.6	43	1909	7.41	1109.5	5.88
٢٠١٢	71680.8	12.6	41541.0	12.3	43	2095	9.75	1214.4	9.45
٢٠١٣	75658.8	5.5	44560.1	7.3	42	2155.8	2.88	1269.7	4.55
٢٠١٤	72736.2	-3.8	41586.4	-6.7	44	2020.2	-6.29	1155	-9.03
٢٠١٥	70990.3	-2.4	47563.5	14.4	33	1922.1	-4.86	1287.8	11.5

المصدر :- العمود(١و٣)وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية، لسنوات متفرقة.

- العمود(٢و٤و٦و٧و٨و٩) من عمل الباحث.

- العمود(٥)بالاعتماد على بيانات الجدول (٦) .

المطلب الثاني: تحليل واقع التضخم في العراق خلال المدة(١٩٩٠-٢٠١٥)

نلاحظ خلال المدة (١٩٩٠-١٩٩٥) ان مستوى الاسعار اخذ يتزايد بصورة مضاعفة مع ارتفاعات كبيرة و مستمرة في معدلات التضخم بعد عام١٩٩٠، بسبب فرض العقوبات الاقتصادية و ما نتج عنها من تراجع العوائد النفطية بسبب توقف تصدير النفط و كذلك تجميد الارصدة العراقية من العملة الاجنبية، فضلاً عن تدمير البنى التحتية بعد حرب الخليج الثانية، وتأسيساً على ما تقدم فقد جاءت فلسفة الدولة آنذاك في اللجوء الى سياسية الاصدار النقدي لزيادة المعروض النقدي في الاقتصاد لملء فجوة الايرادات الامر الذي ادى الى اتباع سياسة التمويل بالعجز لتلبية متطلبات الانفاق العام مما عمق العجز و ازداد الفائض من العرض النقدي في التداول مما ادى الى تدهور قيمة العملة الوطنية.

ويضاف الى الاسباب السابقة بروز ظاهرة (الدولرة)[*] خلال هذه المدة والتي اثرت سلباً على الاسعار المحلية وانخفاض في القوة الشرائية للدينار العراقي، ومن ثم اتساع الفجوة التضخمية، ومن خلال تفحص بيانات الجدول (٥) نلاحظ تزايد الضغوط التضخمية و عدم الاستقرار النقدي خلال المدة (١٩٩١-١٩٩٥)، ومن ثم اتساع الفجوة التضخمية التي تراوحت بين (٨،٤) مليار دينار عام ١٩٩٢ كحد ادنى خلال هذه المدة و (٤٥٠،٨) مليار دينار عام ١٩٩٥ كحد اعلى، اما معدل التضخم فقد بلغ (٤٥٨،١ %) عام ١٩٩٤ كحد اعلى خلال مدة الدراسة، في حين نلاحظ ان معامل الاستقرار النقدي سجلَ ارقاماً مرتفعة بلغت (٨٨،١) عام ١٩٩٥ كحد اعلى خلال مدة الدراسة وهو ما يدل على ارتفاع الضغوط التضخمية. اما خلال المدة (١٩٩٦-٢٠٠٣) ،فقد شهدت توقيع مذكرة التفاهم عام ١٩٩٦ مع الامم المتحدة (النفط مقابل الغذاء) و تدفق نفط العراق الى السوق الدولية[٢٨]،وعليه كان له الاثر البالغ على المستوى العام للأسعار عندما وصل معدل التضخم الى (١٤،٧- %) عام ١٩٩٦، و انخفض معامل الاستقرار النقدي مقارنة بالمدة السابقة، إذ بلغ (٣،٢٩) للعام نفسه، في حين شهدت الفجوة التضخمية عجزاً نقدياً مسجلة قيماً سالبة خلال المدة (١٩٩٧-١٩٩٩) واتساع الفجوة التضخمية خلال المدة(٢٠٠٠- ٢٠٠٣).

جدول(٥)يوضح معامل الاستقرار النقدي والفجوة التضخمية والرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدل التضخم

السنوات	ΔM1 (١)	ΔGDP (٢)	معامل الاستقرار النقدي (٣)	الفجوة التضخمية (٤)	الرقم القياسي لأسعار المستهلك (٥)	معدل التضخم % (٦)
1990	–	–	–	–	6.32	52
1991	9311	-19029.1	-0.95	53258.6	18	185
1992	19239	3481.5	2.39	8445.8	33	83.6
1993	42521	4290.1	3.2	22427.7	100	207.7
1994	152471	693.3	46.96	143820.5	558	458.1
1995	46 6163	424.3	88.1	450877.3	2627	370.8
1996	255439	1466.1	3.29	160092	2242	-14.7
1997	77594	5305.4	0.38	-104255.3	2759	23.1
1998	313779	9182.3	0.87	-35646.2	3167	14.8
1999	131960	6246.1	0.56	-89920.4	3565	12.6
2000	244170	587.5	11.7	220203.12	3743	5 .0
2001	431083	976.5	10.8	382430.74	4355	16.4
2002	854512	-2990.2	-5.74	1077867.86	5197	19.3
2003	2760000	-13354.5	-2.77	5616702.9	6943.4	33.6
2004	4375025	14617.4	1.4	809671.25	8815.6	27
2005	1250499	1831	2.8	770011.56	12073.8	37
2006	4060935	4412.6	3.51	2635291	18500.8	53.2
2007	6261107	659.2	29.4	5965942.8	24205.5	30.8
2008	6468767	3206	4.51	4721225	24851.3	2.7
2009	9110096	3004.6	5.56	7062047.53	24155.1	-2.8
2010	14443459	3030.4	6.99	11728322.6	24759	2.4
2011	10730511	5898.8	2.03	4940733.86	26134	5.6
2012	1262000	8030.4	0.16	-5878344.1	27732	6.1
2013	10095000	3978	2.85	6213102.35	28262	1.9
2014	-1139000	-2922.6	0.4	1781824.01	28884	2.2
2015	-4781000	-1745.9	2.74	-3110830.8	29287	1.4

المصدر:- العمود(٥و٦):

أ- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة السنوية لسنوات مختلفة.

ب- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، تقرير السياسة النقدية لسنوات مختلفة.

- العمود(١و٢و٣و٤) من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول(١١و١٢).

اما بعد عام ٢٠٠٣ ومن خلال تفحص الجدول (٥) يتبين استمرار معدلات التضخم بالارتفاع لاسيما خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠٠٧) نتيجة الاحداث التي مر بها العراق و ما تبعها من تحولات اقتصادية و انتهاج سياسات تحرير التجارة و الاسعار و تخفيض الدعم الحكومي عن الكثير من السلع و الخدمات التي كانت الدولة تسهم في تقديم الدعم لها، مما ادى الى ارتفاع حاد في قسم كبير من السلع الاساسية، ولاسيما المشتقات النفطية و مخصصات البطاقة التموينية[٢٩]،ومن ثم ارتفاع مؤشرات التضخم، و كما تشير بيانات الجدولين (٤و٥)إذ نلاحظ ارتفاع معدل التضخم ليصل الى اعلى مستوياته في عام ٢٠٠٦ إذ بلغ (٥٣،٢%) اما التضخم الاساس فقد بلغ (٣١،٧%) للعام نفسه.

اما المدة (٢٠٠٨-٢٠١٥) فقد شهدت تغيراً جوهرياً على مؤشرات التضخم، و بدأت بالانخفاض خلال هذه المدة مقارنة بالأعوام السابقة، كما يلاحظ تسجيل الفجوة التضخمية قيماً سالبة خلال هذه المدة.

المطلب الثالث: تحليل واقع البطالة في العراق خلال المدة (١٩٩٠-٢٠١٥)

ان ما يذكر من تقديرات لمعدلات البطالة قبل عام ٢٠٠٣ هي اجتهادات شخصية لا تستند الى قاعدة احصائية علمية توفر بيانات دقيقة يمكن الركون إليها في التحليل الاقتصادي بسبب الظروف السياسية التي مر بها العراق وضمور الجهد الاحصائي، ولكن بعد عام ٢٠٠٣ قامت وزارة التخطيط بإصدار المسوحات الخاصة بالتشغيل والبطالة بشكل فصلي وسنوي[٣٠].

ومن خلال تفحص بيانات الجدول (٦) نجد ان البطالة بشكل عام سجلت اعلى معدل لها بلغ (٢٨،١%) عام ٢٠٠٣ ويعزى ذلك الى القرارات التي اتخذتها سلطة الائتلاف المؤقت بحل العديد من الوزارات والمؤسسات العسكرية والامنية، ومن ثم تفاقم حدة هذه المشكلة[٣١]. بعدها اخذت هذه المعدلات بالانخفاض لتبلغ (٢٦،٨%) عام ٢٠٠٤، ثم انخفضت الى (١٧،٩%) عام ٢٠٠٥ ويعزى ذلك الانخفاض في هذا العام الى التبدل في آلية جمع البيانات الخاصة بالبطالة على وفق معايير منظمة العمل الدولية[٣٢].

جدول (6)يبين مؤشرات السكان والعمالة والبطالة في العراق للمدة(١٩٩٠-٢٠١٥)

ا لسنوات	البطالة% (١)	معدل النمو% (٢)	السكان(الف نسمة) (٣)	معدل النمو السكاني السنوي (٤)
١٩٩٠	٥,٥	_	17890	-
١٩٩١	٦,٥	18.2	18419	3
١٩٩٢	٧,٥	15.4	18949	2.9
١٩٩٣	٨,٥	13.3	19478	2.8
١٩٩٤	١٠,٥	23.5	20007	2.7
١٩٩٥	١٢,٩	22.9	20536	2.6
١٩٩٦	١٣,٩	7.8	21124	2.9
١٩٩٧	١٥,٤	10.8	22046	4.4
١٩٩٨	١٧,٤	13	22702	3
١٩٩٩	٢٠,٢	16.1	23382	3
٢٠٠٠	٢٢,٤	10.9	24086	3
٢٠٠١	٢٤,٦	9.8	24813	3
٢٠٠٢	٢٦,٧	8.5	25565	3
٢٠٠٣	٢٨,١	5.2	26340	3
٢٠٠٤	٢٦,٨	-4.6	27139	3
٢٠٠٥	١٧,٩	-33.2	27963	3
٢٠٠٦	١٧,٥	-2.2	28810	3
٢٠٠٧	١٦,٩	-3.4	29682	3
٢٠٠٨	١٥,٣	-9.5	31895	7
٢٠٠٩	١٥,٣	0	31664	-0.7
٢٠١٠	١٥,٢	-0.7	32490	2.6
٢٠١١	١٥,٢	0	33338	2.6
٢٠١٢	١٥,٢	0	34208	2.6
٢٠١٣	١٥,١	-0.7	35096	2.6
٢٠١٤	١٦,٤	8.6	36005	2.6
٢٠١٥	١٦,٤	٠	36934	2.6
متوسط البطالة	١٦,٣		معدل النمو السنوي المركب	٢,٩٤

المصدر:١- العمود (١و٣) بالاعتماد على :

- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية لسنوات مختلفة.
- .http:data.albankaldawli.org/indicator/SL..UEM.TOTL.ZS?page

٢-العمود (٢و٤)ومعدل النمو السنوي المركب للسكان ومتوسط البطالة من عمل الباحث.

أما تصنيف البطالة بحسب المحافظات العراقية وحسب بيانات عام ٢٠٠٣، فيتبين ان أعلى معدل للبطالة استأثرت به محافظة ذي قار ويعزى هذا الى طبيعة النشاط الزراعي في تلك المحافظة وما يصاحبه من بطالة موسمية يخضع لها القطاع الزراعي حيث بلغت نسبتها نحو (46.2%) أما اقل معدل بطالة فقد بلغ قرابة (١٤ %) سجلته محافظة كربلاء ، ويعزى هذا الانخفاض الى طبيعة الأنشطة في المحافظة ومنها السياحة الدينية التي وفرت فرص عمل جديدة انعكست على معدلات البطالة المتدنية النسبة . حين أن الاستقرار الأمني ساهم في انخفاض معدلات البطالة في محافظات اخرى كالسليمانية وبابل واربيل[٣٣] .أما معدل النمو السنوي للبطالة فأنه تراوح بين (-٣٣,٢ ،٢٣,٥) وشهد تذبذبا طول مدة الدراسة .

المبحث الرابع: توصيف النموذج القياسي وبناؤه

المطلب الاول :توصيف النموذج القياسي

تمت صياغة النموذج القياسي لهذه الدراسة لقياس اثر المتغيرات النقدية المتمثلة بعرض النقد (M2) وسعر الفائدة (INT) كمتغيرات مستقلة في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي والمتمثلة في كل من الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط(GDP2) والناتج المحلي الاجمالي مع النفط (GDP1) والتضخم (IN) والبطالة (UN) كمتغيرات تابعة.

ويمكن ايضاح العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة حسب النظرية الاقتصادية وكما يأتي:-

-الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط(GDP2) بعرض النقد (M2) :تؤدي زيادة عرض النقد الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط ، ومن ثم فهو يرتبط بعلاقة طردية مع الناتج.

-الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط(GDP2) بسعر الفائدة (INT) :تؤدي رفع اسعار الفائدة الى انخفاض الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط ، ومن ثم فهو يرتبط بعلاقة عكسية مع الناتج.

-الناتج المحلي الاجمالي مع النفط (GDP1) بعرض النقد (M2) :تؤدي زيادة عرض النقد الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي مع النفط ، ومن ثم فهو يرتبط بعلاقة طردية مع الناتج.

-الناتج المحلي الاجمالي مع النفط (GDP1) بسعر الفائدة (INT) :تؤدي رفع اسعار الفائدة الى انخفاض الناتج المحلي الاجمالي مع النفط ، ومن ثم فهو يرتبط بعلاقة عكسية مع الناتج.

-التضخم (IN) بعرض النقد (M2): تؤدي زيادة عرض النقد الى زيادة التضخم، وعليه فهو يرتبط بعلاقة طردية مع التضخم.

-التضخم (IN) بسعر الفائدة (INT): تؤدي رفع اسعار الفائدة الى انخفاض التضخم، ومن ثم فهو يرتبط بعلاقة عكسية مع التضخم.

-البطالة (UN) بعرض النقد (M2): تؤدي زيادة عرض النقد الى انخفاض نسبة البطالة، ومن ثم فهو يرتبط بعلاقة عكسية مع البطالة.

-البطالة(UN)بسعر الفائدة(INT):تؤدي رفع اسعار الفائدة الى زيادة نسبة البطالة، ومن ثم فهو يرتبط بعلاقة طردية مع البطالة.

المطلب الثاني :نتائج التحليل القياسي

اولا: نتائج اختبار الاستقرارية(هنالك العديد من الطرق للكشف عن استقررية السلاسل الزمنية منها): -

١- اختبار ديكي فوللر الموسع (ADF) (Dickey- Fuller)

تظهر النتائج التي حصلنا عليها من اختبار استقرارية السلاسل الزمنية في الجدول(٧)ان السلاسل الزمنية للمتغيرات المتمثلة في كل من الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط (GDP٢) والناتج المحلي الاجمالي مع النفط(GDP١) وعرض النقد(M2) وسعر الفائدة(INT) والتضخم (IN) ، مستقرة حسب اختبار ديكي فوللر الموسع ، سواء بقاطع ام بقاطع واتجاه ام بدون قاطع واتجاه ،عند مستواها وبمستوى معنوية(١%، ٥%)على التوالي، بينما اظهرت النتائج ان البطالة (UN)لم تستقرالا بعد اخذ الفرق الاول وبمستوى معنوي(٥%،١٠%،١%) على التوالي وكما موضح في الجدول(٨).

جدول (٧) نتائج اختبار الاستقرارية عند المستوى I(0)

المتغير	قاطع			قاطع واتجاه			بدون قاطع واتجاه		
	t-stat	Critical -stat	النتيجة	t-stat	Critical-stat	النتيجة	t-stat	Critical -stat	النتيجة
IN	-٤,٩١٥٩	-٤,٠٥٨ -٣,١٢ -٢,٧٠١	مستقرة عند مستوى معنوية (١%)	-٣,٠٣٩٩	-٤,٤١٦٣ -٣,٦٢٢ -٣,٢٤٨٦	غير مستقرة	-٧,٧١	-٢,٧٦ -١,٩٧ -١,٦	مستقرة عند مستوى معنوية (١%)
INT	-٣,٧٥٩٨	-٣,٧٣٨ -٢,٩٩٢ -٢,٦٣٦	مستقرة عند مستوى معنوية (١%)	-٣,٧٣٦	-٤,٣٩٤ -٣,٦١٢ -٣,٢٤٣	مستقرة عند مستوى معنوية (٥%)	-٠,٦٢	-٢,٦٧ -١,٩٦ -١,٦١	غير مستقرة
M2	-٢,٢٥٣	-٣,٧٢٤ -٢,٩٩ -٢,٦٣٣	غير مستقرة	-٤,١٠٢	-٤,٣٧٤ -٣,٦٠٣ -٣,٢٣٨	مستقرة عند مستوى معنوية (٥%)	-٠,٤١	-٢,٦٧ -١,٩٦ -١,٦١	غير مستقرة
UN	-٢,٠٧	-٣,٧٤ -٢,٩٩٢ -٢,٦٤	غير مستقرة	-١,٧٣	-٤,٣٩٤ -٣,٦١٢٢ -٣,٢٤٣	غير مستقرة	-٠,١٥	-٢,٦٧ -١,٩٦ -١,٦١	غير مستقرة
GDP 1	-٠,٢٦٩	-٣,٧٢ -٢,٩٩ -٢,٦٣	غير مستقرة	-٤,٢٨٣	-٤,٣٧٤ -٣,٦٠٣ -٣,٢٣٨	مستقرة عند مستوى (٥%)	١,٠١	-٢,٦٦ -١,٩٦ -١,٦١	غير مستقرة
GDP 2	٠,٦٨٧	-٣,٧٢ -٢,٩٩ -٢,٦٣	غير مستقرة	-٢,٣٢١	-٤,٣٧٤ -٣,٦٠٣ -٣,٢٣٨	غير مستقرة	٢,١٣٦	-٢,٦٦ -١,٩٦ -١,٦١	مستقرة عند مستوى معنوية

(%٥)									

جدول مخرجات (Eviews9) اصدار ٩

جدول (٨) نتائج اختبار الاستقرارية عند المستوى I(1)

المتغير	قاطع			قاطع واتجاه			بدون قاطع واتجاه		
	t-stat	Critical-stat	النتيجة	t-stat	Critical-stat	النتيجة	t-stat	Critical-stat	النتيجة
UN	- ٣,٠٧٦	- ٣,٧ - ٢,٩ - ٢,٦	مستقرة عند مستوى معنوية (%٥)	- ٣,٣	- ٤,٣٩ - ٣,٦١ - ٣,٢٤	مستقرة عند مستوى معنوية (%١٠)	- ٣,٠٩	- ٢,٦٦٥ - ١,٩٥٦ - ١,٦٠٩	مستقرةعند مستوى معنوية (%١)

جدول مخرجات (Eviews) اصدار ٩

ثانيا: اختبارات التكامل المشترك

بعد ان تبين من خلال الاختبارات السابقة(ديكي فوللر الموسع)، في الكشف عن استقرارية السلاسل الزمنية، اتضح ان متغيرات الدراسة اظهرت استقرارية السلاسل الزمنية عند المستوى، عدا البطالة التي استقرت عند الفرق الاول، فأن هذا يعني أن المتغيرات المستخدمة في النموذج تتجه الى علاقات التوازن في الاجل الطويل، وبذلك تنتفي الحاجة الى اجراء اختبار جوهانسين- جسليوس (Johansen-Juselias)، أما متغير البطالة فان اختلاف درجة الاستقرارية فهذا يعني انتفاء العلاقة السببية بينه وبين المتغيرات النقدية، وعليه فانه لا حاجة الى الاستمرار بتقدير هذا النموذج[٣٤].لذا سوف يتم اللجوء الى استخدام الانحدار المتعدد لبيان العلاقة بين المتغيرات النقدية المتمثلة(عرض النقدM2 وسعر الفائدة INT)كمتغيرات مستقلة والمتغيرات التابعة المتمثلة في كل من الناتج المحلي الاجمالي عدا النفط(GDP2) والناتج المحلي الاجمالي مع النفط (GDP1) والتضخم (IN).

ثالثا: تقدير النموذج

١-تقدير النموذج الخاص بعلاقة الناتج المحلي الاجمالي عدى النفط بالمتغيرات النقدية(عرض النقد وسعر الفائدة) :

يتم في هذه المرحلة تقدير قيم المعلمات والتي على أساسها أمكن تحديد درجة تأثير المتغيرات المستقلة (عرض النقد وسعر الفائدة) على المتغير المعتمد الناتج المحلي الاجمالي عدا النفط، باستخدام نموذج الانحدار المتعدد اعتمادا

علـى برنـامج (Eviews) بعـد ان تـم إدخـال البيانـات الإحصـائية. لقـد تـم تقـدير النمـوذج باسـتخدام الصـيغة اللوغاريتيميـة المزدوجـة بعـد تحويـل البيانـات بحسـب الطريقـة المشـار إليهـا، ومن خلال الجدول(٩) كانت النتائج كالآتي:

تشير نتائج التقدير الموضحة في الجدول(٩) إلى أن إشارات المعالم المقدرة متفقة مع منطق النظرية الاقتصادية. إذ تشير نتائج التقدير بوجود علاقة طردية بين المتغير المستقل (عرض النقدM2) والمتغير التابع الناتج المحلي الاجمالي عدا النفط(GDP2)، وهذا يتفق مع المنطق الاقتصادي والافتراضات آنفة الذكر، فهي تشير إلى أن زيادة (M2) بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة (GDP2) بمقدار (0.176363).

في حين تشير نتائج التقدير الى وجود علاقة عكسية بين المتغير المستقل(INT) الذي يمثل سعر الفائدة والمتغير التابع (GDP2) الذي يمثل الناتج المحلي الاجمالي عدا النفط، فعند زيادة (INT) بمقدار وحدة واحدة فان (GDP2) سينخفض بمقدار

(0.083103−)، وهذا متفق مع منطق النظرية الاقتصادية.

ولمعرفة معنوية المعالم المقدرة نلاحظ أن قيمة **(t)** المحتسبة على المتغير المستقل(M2) بلغت (11.16799) وهي أعلى من قيمتها الجدولية البالغة (٢,٤٧٩) عند مستوى معنوية (٠,٠١)، مما يعني أن المتغير (M2) ذا معنوية إحصائية، وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة. في حين نجد أن قيمة **(t)**المحتسبة على المتغير المستقل (INT) بلغت (0.69−) وهي اقل من قيمتها الجدولية مما يعني ان المتغير المستقل (INT) الذي يمثل سعر الفائدة له تأثير غير معنوي في المتغير المعتمد (GDP2)،وعليه نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة، أي : عدم معنوية المعلمة المقدرة، والسبب في ذلك يعود إلى أن سعر الفائدة لم يؤدي دوراً مؤثراً في الناتج المحلي الاجمالي الذي يتولد معظمه من القطاع النفطي.

أما لمعرفة معنوية الدالة المقدرة فيتضح ذلك من خلال اختبار (F) إذ أشارت النتائج إلى المعنوية الإجمالية للدالة عندما بلغت قيمة (F) المحتسبة (64.12826) وهي أعلى بكثير من قيمتها الجدولية عند مستوى (٠,٠١) والبالغة (٤,٦٣).

ويبين معامل التحديد (R2) إلى أن المتغيرات المستقلة (INTو M2) تستطيع تفسير ما نسبته (٨٤,٨ %) من التغيرات الحاصلة في(GDP2)، وان (١٥,٢ %) من التغيرات بفعل عوامل أخرى لم يتم التطرق لها في

النموذج والتي تدخل ضمن متغير الخطأ العشوائي.

أما من الناحية القياسية فقد اثبت اختبار (D-W) خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي، إذ بلغت قيمة (D-W) نحو (1.055703) مقارنة بقيمتها الجدولية عند مستوى معنوية(٠,٠١) باستخدام حجم العينة(n=26) و (k=3)، مما يعني قبول فرضية العدم، أي : (عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي) ورفض الفرضية البديلة.

الجدول(9) يوضح نتائج التقدير النموذج الخاص بعلاقة الناتج المحلي الاجمالي عدى النفط بالمتغيرات النقدية(عرض النقد وسعر الفائدة) باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد

		Dependent Variable: LGDP2		
		Method: Least Squares		
		Date: 08/21/17 Time: 08:10		
		Sample: 1990 2015		
		Included observations: 26		
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	25.49920	0.296587	7.562729	C
0.0000	11.16799	0.015792	0.176363	LM2
0.4996	-0.685980	0.121145	-0.083103	LINT
9.960563	Mean dependent var		0.847940	R-squared
0.483382	S.D. dependent var		0.834718	Adjusted R-squared
-0.307952	Akaike info criterion		0.196519	S.E. of regression
-0.162787	Schwarz criterion		0.888250	Sum squared resid
-0.266150	Hannan-Quinn criter.		7.003382	Log likelihood
1.055703	Durbin-Watson stat		64.12826	F-statistic
			0.000000	Prob(F-statistic)

المصدر: نتائج النموذج القياسي مخرجات (Eviews) اصدار ٩

٢- تقدير النموذج الخاص بعلاقة الناتج المحلي الاجمالي مع النفط بالمتغيرات النقدية(عرض النقد وسعر الفائدة) : لقد تم تقدير النموذج بعدة صيغ، ووجد أن الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة هي أفضل الصيغ تعبيرا عن العلاقة بين المتغير التابع (GDP1) الذي يمثل الناتج المحلي الاجمالي مع النفط

والمتغيرات المستقلة (عرض النقد وسعر الفائدة)، ومن خلال الجدول(١٠) كانت النتائج كالآتي:-
وقد أظهرت نتائج النموذج الموضحة في الجدول(١٠) بان هناك علاقة طردية بين المتغير المستقل(M2) والمتغير التابع (GDP1)، فعند زيادة (M2) بمقدار وحدة واحدة فان (GDP1) سيزداد بمقدار(0.196152)، وأن هذا مطابق لمنطق النظرية الاقتصادية.

أما عن العلاقة السلبية بين المتغير المستقل (INT) الذي يمثل سعر الفائدة والمتغير التابع (GDP1)، وهذا يتفق مع المنطق الاقتصادي، فهو يشير إلى أن تغيرا بمقدار وحدة واحدة في (INT) يؤدي إلى انخفاض (GDP1) بمقدار (0.196152).

ولمعرفة معنوية المعالم المقدرة نلاحظ أن قيمة (**t**) المحتسبة على المتغير المستقل(M2) بلغت (11.35196) وهي أعلى من قيمتها الجدولية البالغة (٢,٤٧٩)عند مستوى معنوية (٠,٠١) مما يعني أن المتغير (M2) ذا معنوية إحصائية، وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة. في حين نجد أن قيمة (**t**)المحتسبة على المتغير المستقل (INT) بلغت (٠.٦٢-) وهي اقل من قيمتها الجدولية مما يعني ان المتغير المستقل (INT) الذي يمثل سعر الفائدة له تأثير غير معنوي في المتغير المعتمد (GDP1)،وعليه نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة، أي : عدم معنوية المعلمة المقدرة.

أما اختبار (**F**) فتشير إلى معنوية العلاقة الاجمالية المقدرة عندما تجاوزت قيمتها المحتسبة البالغة (66.41644) القيمة الجدولية لها والبالغة (٤,٦٣) وبفارق كبير جداً عند مستوى (٠,٠١) .

أما لمعرفة القوة التفسيرية للنموذج المقدر فقد بين معامل التحديد($\mathbf{R^2}$) إلى أن المتغيرات المستقلة (M2,INT) فسر ما نسبته (٨٥,٢%) من التغير الحاصل في المتغير التابع (GDP1)، وان النسبة الباقية تمثل تأثير متغيرات أخرى لم تدخل في المعادلة والمتمثلة بالمتغير العشوائي.

أما بالنسبة إلى اختبار (**D-W**) فقد استطاع النموذج تجاوزه بنجاح بعد ان بلغت القيمة المحسوبة له (1.544314) عند مستوى معنوية (٠,٠١) وهي أعلى من الحدين الأدنى (dl=0.928) والأعلى (du=1.411) وفي الوقت نفسه اقل من قيمة(du – 4) باستخدام حجم العينة (n=26) و (k=3)،الأمر الذي يؤكد خلو النموذج من وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

الجدول(١٠)يوضح نتائج التقدير النموذج الخاص بعلاقة الناتج المحلي الاجمالي مع النفط بالمتغيرات النقدية(عرض النقد وسعر الفائدة) باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد

Dependent Variable: LGDP1
Method: Least Squares
Date: 08/21/17 Time: 07:52
Sample: 1990 2015
Included observations: 26

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	24.13652	0.324521	7.832804	C
0.0000	11.35196	0.017279	0.196152	LM2
0.5424	-0.618377	0.132555	-0.081969	LINT

10.52065	Mean dependent var	0.852406	R-squared
0.536851	S.D. dependent var	0.839572	Adjusted R-squared
-0.127933	Akaike info criterion	0.215028	S.E. of regression
0.017232	Schwarz criterion	1.063449	Sum squared resid
-0.086130	Hannan-Quinn criter.	4.663124	Log likelihood
1.544314	Durbin-Watson stat	66.41644	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)

المصدر: نتائج النموذج القياسي مخرجات (Eviews) اصدار ٩

٣- النموذج الخاص بعلاقة التضخم بالمتغيرات النقدية(عرض النقد وسعر الفائدة) :

لم يتم تقدير النموذج الخاص بعلاقة التضخم بالمتغيرات النقدية(عرض النقد وسعر الفائدة) لعدم التوصل الى تقديرات مقبولة من الناحية الاقتصادية والاحصائية والقياسية.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

١- من تحليل واقع الاقتصاد العراقي يتضح ما يأتي:

ب- من ابرز المشاكل التي تواجه الاقتصاد العراقي هو التدني الكبير في عملية الانتاج فيما يخص القطاعات السلعية الرئيسة (الزراعة، الصناعة) وعدم تأهيل مشاريع انتاجية فيهما، مما ادى ذلك الى زيادة نسبة البطالة وهروب رؤوس الاموال المحلية للخارج، لأسباب اقتصادية وقانونية وتشريعية فضلا عن الوضع السياسي والامني، لذا يمكن القول ان البيئة الاستثمارية العراقية غير مهيأة لان تكون المتغيرات النقدية هي الأداة التي يعتمد عليها في جذب الاستثمارات المحلية والاجنبية وتحسين واقع الاقتصاد العراقي.

ت-من تحليل واقع عرض النقد نجد العملة في التداول الى عرض النقد عالية جداً وهذا يعكس مدى تخلف الجهاز المصرفي و العادات المصرفية .

ج-دور سعر الفائدة يعد اقل اهمية في الاقتصاد العراقي مقارنة بالدول المتقدمة، ومن ثم يكون اداة غير فعالة في التأثير في الادخارات نتيجة انخفاض مستوى الدخل من جهة و عدم وجود اسواق مالية واسعة ومتطورة لها القدرة على التأثير في الادخارات من جهة اخرى.

ح-ان الاتجاه السائد حالياً في العالم الاعتماد بشكل كبير على انتهاج (خيار سياسة القواعد) في اتخاذ الاجراءات التي تعتمدها السياسة النقدية مع مراعاة المرونة والتنويع باختيار هذه القواعد ،وعلى ذلك قام البنك المركزي العراقي في بادئ الامر بتطبيق قاعدة تايلور بعد مرحلة التحول عام ٢٠٠٣، وبسبب ريعية الاقتصاد العراقي اثبتت الوقائع فشل البنك المركزي العراقي في استخدام قاعدة تايلور في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بسبب التقلبات الاخيرة التي حدثت في اسعار النفط العالمية.

٢- من خلال التحليل القياسي يلاحظ انه:

أ-تبين من خلال اختبارات (ديكي فوللر الموسع) في الكشف عن استقرارية السلاسل الزمنية، أن م تغيرات الدراسة اظهرت استقرارية السلاسل الزمنية عند المستوى، عدا البطالة التي استقرت عند الفرق الاول، فأن هذا يعني أن المتغيرات المستخدمة في النموذج تتجه الى علاقات التوازن في الاجل الطويل)، أما متغير البطالة فان اختلاف درجة الاستقرارية فهذا يعني انتفاء العلاقة السببية بينه وبين المتغيرات النقدية.

ب-عدم تأثير عرض النقد في التضخم وهذا ناتج من تقلص الفجوة القائمة بين معدل التوسع النقدي من جهة ومعدل النمو الاقتصادي من جهة اخرى، فضلاً عن قيام السلطة النقدية

بالتحكم بمعدلات التضخم من خلال التحكم بسعر الصرف وسعر الفائدة، إذ اثبتت الوقائع الاقتصادية نجاح السلطة النقدية في كبح جناح التضخم من خلال التحكم بسعر الفائدة وسعر الصرف.

ت-كان هناك دور للسياسة النقدية في تحقيق مؤشرات الاقتصاد الكلي والاستقرار الاقتصادي من خلال معدلات نمو عرض النقد المحققة والمستهدفة في تحقيق نجاح نسبي تمثل بزيادة الناتج المحلي الاجمالي عدى النفط ومع النفط من جهة وزيادة القيمة الحقيقية للدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي، ومن ثم استقرارها من جهة اخرى.

ث-ضعف تأثير عرض النقد على معدل البطالة، ويعزى ذلك الى الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي كونه يعتمد على النفط الذي لا يحتاج الى عدد كبير من القوى العاملة، وان الانخفاض الحاصل في نسب البطالة لم يكن نتيجة تبدل أوضاع سوق العمل فحسب، بل يرجع بالدرجة الأساس إلى التبدل في آلية جمع البيانات الخاصة بالبطالة، واستبدال السؤال الأساس في المسح بما يتناسب مع معايير منظمة العمل الدولية.

ثانيا: التوصيات

١ - ضرورة معالجة الاختلالات الهيكلية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد العراقي من خلال تفعيل دور المتغيرات النقدية(عرض النقد وسعر الفائدة) في تحقيق هذا الاستقرار.

٢- العمل على ان تكون عناصر النظام النقدي السائدة اكثر ملائمة للاقتصاد من حيث الوحدة النقدية والتشريعات والقوانين والمؤسسات (مكونات السوق المالية من مؤسسات مصرفية وغير مصرفية)، لذا من الضروري العمل على رفع كفاءتها وتطويرها بما يتناغم مع التطورات العالمية، ومن ثم تأخذ السياسة النقدية دورها من خلال استخدام المتغيرات النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

٣- تفعيل السياسات الاقتصادية الكلية بشكل عام والسياسة النقدية بشكل خاص لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز النمو الاقتصادي، والذي يسهم في خلق فرص عمل ورفع مستوى المعيشة ويزيد من دور القطاعات الاقتصادية ويرفع كفاءتها.

٤- ضرورة الاستفادة من تجارب الدول المعتمدة على النفط كمصدر رئيسي للدخل في اجراء الاصلاحات في الموازنة العامة كونها الاقرب الى الاقتصاد العراقي، وذلك بتكوين صندوق ثروة سيادي يمارس دور الموازن الديناميكي لمواجهة الاختلالات الحاصلة في بنود الموازنة العامة.

هوامش البحث

(١) اديب قاسم شندي ونغم حميد عبد الخضير، قياس العلاقة التبادلية بين عرض النقد ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة(١٩٨٠-٢٠١٣)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية جامعة واسط ،العدد(٢١)، ٢٠١٦ ،ص ٦ .

(٢) علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، ط١، المنهل اللبناني، ٢٠١٢، ص٤٧٥.

(٣) احمد ابريهي علي، الاقتصاد النقدي وقائع ونظريات وسياسات، الطبعة الاولى، دار الكتب موزعون ناشرون، لبنان، ٢٠١٥، ص٢٤.

(٤) طاهر فاضل البياتي وميرال روحي سمارة، النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠١٣، ص٦٥-٧٠.

(5) Bradley R. Schiller, The Economy Today, McGaw Hill Irein, New york, Ninth edition, 2003. p.226.

(٦) عوض فاضل اسماعيل الدليمي، النقود والبنوك، مطبعة الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٩٠ ، ص١١١.

(٧)بول أ ساميلسون ووليام. نوردهاوس ، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، الدار الاهلية للنشر، عمان، ٢٠٠١، ص٥١٥.

(8)Arthur O'sullivan& Steven M., Macroeconomics, 6th Edition, New Jersy, 2003, p.285.

(٩) عبد الحميد الغزالي، وآخرون، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة الرضا للطباعة، القاهرة، ١٩٨٨، ص١٧٣.

(١٠)ابراهيم مصطفى واخرون، المعجم الوسيط، تحقيق مجمع اللغة العربية، الطبعة الرابعة، مكتبة الشروق الدولية، مصر،٢٠٠٤ ، ص٧٢٥.

(11)Escwa, Exploratory study and approaches to the social impact of structural adjustment policies, United Nations, New York, 1997, pp.3-4.

(١٢) ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف، ط١، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٨٨، ص٢٦٤.

(13) Office for National Statistics, How exactly is Unemployment measured? Augest, 2010, p.5.

* قوة العمل تشير الى جميع العاملين والعاطلين الذين يرغبون في العمل في ظل الاجور السائدة أي تعبر عن مجموع عدد العاملين وعدد العاطلين.

(١٤) اياد عبد الفتاح النسور، المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة، ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢، ص٣١١.

(15) Revue Annales de geographie No. 385, 1962, p.274-275.

(١٦) مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي : النظرية والسياسة، ترجمة محمد إبراهيم منصور، ط١، دار المريخ للنشر، الرياض، ٢٠١٢، ص٤٥٥.

(١٧) دومنيك سلفاتو ويوجين دوليو، مبادئ الاقتصاد، ترجمة وتعريب مجمد ابراهيم منصور، مراجعة عبد الفتاح الرحمن، السعودية، دار المريخ للنشر، ٢٠١٢، ص٤٤٥.

(18)Vemon Henderson and others, Measuring Economic Growth from outer

Space, Brown University and NBER, USA, July 21, 2009, p2.

(١٩) جيمس جوارتيني وريجا رد استروب، الاقتصاد الكلي، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن، دار المريخ للنشر، الرياض، ١٩٩٩، ص٥٨١.

(٢٠) حسين شناوة مجيد، العلاقة بين عجز الموازنة و التغير النقدي في بلدان مختارة مع اشارة خاصة للعراق ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، ٢٠١٦، ص١٤٧

(٢١) يوسف حاكم غدير، تقييم اداء السياسة النقدية في العراق في ظل مرحلة التحول (٢٠٠٣-٢٠١٢)، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، ٢٠١٤، ص١١٥.

(٢٢) احمد ابريهي علي، الاقتصاد النقدي وقائع و نظريات و سياسات، مصدر سابق، ص٣١٣.

(*) تنسب هذه القاعدة الى الاقتصادي (Tohn Taylor ١٩٩٣)و التي تركز على ان السياسة النقدية تعمل على جعل سعر الفائدة الاساس (سعر الخصم) دالة طردية في كل من التضخم و فجوة الناتج، اي التحكم بهذا السعر على وفق الحالة التي يكون فيها الاقتصاد فيتم رفع هذا السعر عندما يكون التضخم اعلى من المعدلات المستهدفة و خفضه في حالة اتجاه الاقتصاد نحو الركود، و من ثم يعطي تحليلاً للسياسات المتخذة سابقاً، و كذلك لتقييم الاستراتيجيات البديلة التي يمكن تصميمها لتهدئة اضطرابات الاقتصاد الكلي و امتصاص التقلبات في الاسعار و التشغيل، للمزيد انظر:

- احمد ابريهي علي، الاقتصاد النقدي وقائع ونظريات وسياسات، مصدر سابق، ص٢٥٥-ص٢٥٧.

- مظهر محمد صالح، الاتجاهات الراهنة للتضخم في العراق، مجلة الاصلاح الاقتصادي، العدد (٣)، ٢٠٠٦، ص١٢.

(٢٣) البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، بغداد، ٢٠٠٧، ص١٢.

(٢٤) مظهر محمد صالح، السياسة النقدية للعراق: بناء الاستقرار الاقتصادي والحفاظ على نظام مالي سليم، بغداد ٢٠١٢، ص١٧٨.

(٢٥) انظر في ذلك:

- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، بغداد، ٢٠١٣، ص٦.

- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، بغداد، ٢٠١٥، ص٣٨.

* وهو القرار المرقم ٦٦١ الذي صدر من مجلس الامن في آب عام ١٩٩١، والذي فرض بموجبه حظر اقتصادي على العراق طالب فيه جميع الدول بالامتناع عن اي تبادل تجاري مع العراق باستثناء الامدادات الطبية والغذائية. للمزيد انظر في ذلك:

- قرار مجلس الامن الدولي بخصوص العراق

Http://ar.wikipedia.org/w/index.php?title

- أونر أوزلو، تنمية واعادة بناء الاقتصاد العراقي، مركز العراق للأبحاث، ط١، دار الحوراء للنشر، بغداد، ٢٠٠٦، ص٣٩.

* تم احتسابه على وفق الصيغة الاتية:- معدل النمو السنوي=$\frac{\text{السنة الحالية-السنة لاساس}}{\text{سنة الاساس}} * ١٠٠$

انظر في ذلك:

- عمار حمد خلف، تطبيقات الاقتصاد القياسي باستخدام برنامج Eviews ، الطبعة الاولى، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية والعلوم الاخرى، بغداد، ٢٠١٥، ص٢٤.

*** هو قرار اتاح للعراق فرصة تطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء وعودة تصدير النفط بشكل جزئي والسماح له باستيراد السلع الاساسية من غذاء ودواء على وفق هذا البرنامج للمزيد انظر:-

- اديب قاسم شندي، مصدر سابق، ص٢٦٦.

- كامل علاوي الفتلاوي وحسن لطيف الزبيدي، الصناعة النفطية في العراق التحديات والافاق، مركز العراق للدراسات، ط١، الساقي للطباعة والتوزيع، بغداد، ٢٠١٥، ص٤٢.

(٢٦) انظر في ذلك

-البنك المركزي المديرية العامة للإحصاء و الابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي العراقي، ، ٢٠٠٧، ص٣.

-البنك المركزي العراق، المديرية العامة للإحصاء و الابحاث، التقرير الاقتصادي، ٢٠١٠، ص٥.

(٢٧) البنك المركزي المديرية العامة للإحصاء و الابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي ، ٢٠١٤، ص١٠-ص١٥.

* يقصد بالدولرة استخدام العملة الاجنبية كوسيلة دفع وحدة حساب ويحدث ذلك عادة في ظروف التضخم المرتفعة او المفرط حيث يبحث الجمهور عن وسائل بديلة نتيجة لارتفاع تكلفة استخدام العملة المحلية في المعاملات، للمزيد انظر

- اندرو بيرغ وادوارج بور ينزتين، الدولرة الكاملة: المزايا والعيوب، صندوق النقد الدولي، واشنطن، ٢٠٠٠، ص١-ص١٦.

(٢٨) ثريا عبد الرحيم، تقييم السياسة النقدية في العراق و اثرها في التضخم: دراسة تحليلية للمدة من (١٩٨٠-٢٠٠٣)، مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية، مجلد (١٣)، عدد (٤٨)، ٢٠٠٧، ص١٤٨.

(٢٩) يوسف حاكم غدير، مصدر سابق، ص٨١.

(٣٠) كامل علاوي كاظم، البطالة في العراق: الواقع- الاثار- اليات التوليد وسبل المعالجة، ٢٠١١، ص٣، متوفر على الموقع

www.arabsi.org/attachment/article

(٣١) احمد عمر الراوي، البطالة في العراق.. الواقع وتحديات المعالجة، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد(٢٦)،٢٠١٠، ص ٣٤ .

(٣٢) كامل علاوي كاظم، مصدر سابق، ص٩.

(٣٣) حسناء ناصر إبراهيم، البطالة وخلق فرص العمل إحدى تحديات الوضع الراهن، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد (١٩)، ٢٠٠٩، ص٧٢.

(٣٤) جوجارات، الاقتصاد القياسي، الجزء الثاني، تعريب ومراجعة هند عبد الغفار عودة، دار المريخ، الرياض، ٢٠١٥، ص١٠٥٠.

المصادر

١- ابراهيم مصطفى واخرون، **المعجم الوسيط**، تحقيق مجمع اللغة العربية، الطبعة الرابعة، مكتبة الشروق الدولية، مصر،٢٠٠٤.

٢- احمد ابريهي علي، **الاقتصاد النقدي وقائع ونظريات وسياسات**، الطبعة الاولى، دار الكتب موزعون ناشرون، لبنان، ٢٠١٥.

٣- احمد عمر الراوي، **البطالة في العراق.. الواقع وتحديات المعالجة**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد(٢٦)،٢٠١٠.

٤- اديب قاسم شندي ونغم حميد عبد الخضير، قياس العلاقة التبادلية بين عرض النقد ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة(١٩٨٠-٢٠١٣)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية جامعة واسط ،العدد(٢١)، ٢٠١٦.

٥- اندرو بيرغ وادوارج بور ينزتين، **الدولرة الكاملة: المزايا والعيوب**، صندوق النقد الدولي، واشنطن، ٢٠٠٠.

٦- أونر أوزلو، **تنمية واعادة بناء الاقتصاد العراقي**، مركز العراق للأبحاث، ط١، دار الحوراء للنشر، بغداد، ٢٠٠٦.

٧- اياد عبد الفتاح النسور، **المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة**، ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢.

٨- البنك المركزي العراقي " **التقرير الاقتصادي السنوي** " ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، بغداد ، لسنوات مختلفة .

٩- بول أ ساميلسون ووليام. نوردهاوس ، **الاقتصاد**، ترجمة هشام عبد الله، الدار الاهلية للنشر، عمان، ٢٠٠١.

١٠- ثريا عبد الرحيم، **تقييم السياسة النقدية في العراق و اثرها في التضخم: دراسة تحليلية للمدة من (١٩٨٠-٢٠٠٣)**، مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية، مجلد (١٣)، عدد (٤٨)، ٢٠٠٧.

١١- جوجارات، **الاقتصاد القياسي**، الجزء الثاني، تعريب ومراجعة هند عبد الغفار عودة، دار المريخ، الرياض، ٢٠١٥.

١٢- جيمس جوارتيني وريجا رد استروب، **الاقتصاد الكلي**، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن، دار المريخ للنشر، الرياض، ١٩٩٩.

١٣- حسناء ناصر إبراهيم، **البطالة وخلق فرص العمل إحدى تحديات الوضع الراهن**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد (١٩)، ٢٠٠٩.

١٤- حسين شناوة مجيد، **العلاقة بين عجز الموازنة و التغير النقدي في بلدان مختارة مع اشارة خاصة للعراق** ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، ٢٠١٦،

١٥- دومنيك سلفاتو ويوجين دوليو، **مبادئ الاقتصاد**، ترجمة وتعريب مجمد ابراهيم منصور، مراجعة عبد الفتاح الرحمن، السعودية، دار المريخ للنشر، ٢٠١٢.

١٦- طاهر فاضل البياتي وميرال روحي سمارة، **النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة**، دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠١٣.

١٧- عبد الحميد الغزالي، وآخرون، **اقتصاديات النقود والبنوك**، مؤسسة الرضا للطباعة، القاهرة، ١٩٨٨.

١٨- علي كنعان، **النقود والصيرفة والسياسة النقدية**، ط١، المنهل اللبناني، ٢٠١٢.

١٩- عمار حمد خلف، **تطبيقات الاقتصاد القياسي باستخدام برنامج Eviews** ، الطبعة الاولى، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية والعلوم الاخرى، بغداد، ٢٠١٥.

٢٠- عوض فاضل اسماعيل الدليمي، **النقود والبنوك**، مطبعة الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٩٠.

٢١- كامل علاوي الفتلاوي وحسن لطيف الزبيدي، **الصناعة النفطية في العراق التحديات والافاق، مركز العراق للدراسات**، ط١، الساقي للطباعة والتوزيع، بغداد، ٢٠١٥.

٢٢- كامل علاوي كاظم، **البطالة في العراق: الواقع- الاثار- اليات التوليد وسبل المعالجة**، ٢٠١١ ، متوفر على الموقع .www.arabsi.org/attachment/article

٢٣- مايكل ابدجمان، **الاقتصاد الكلي : النظرية والسياسة**، ترجمة محمد إبراهيم منصور، ط١، دار المريخ للنشر، الرياض، ٢٠١٢ .

٢٤- مظهر محمد صالح، **الاتجاهات الراهنة للتضخم في العراق**، مجلة الاصلاح الاقتصادي، العدد (٣)، ٢٠٠٦.

٢٥- _____، **السياسة النقدية للعراق: بناء الاستقرار الاقتصادي والحفاظ على نظام مالي سليم**، بغداد ٢٠١٢.

٢٦- ناظم محمد نوري الشمري، **النقود والمصارف**، ط١، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٨٨.

٢٧- يوسف حاكم غدير، **تقييم اداء السياسة النقدية في العراق في ظل مرحلة التحول (٢٠٠٣-٢٠١٢)**، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، ٢٠١٤.

28- Arthur O'sullivan& Steven M., **Macroeconomics**, 6th Edition, New Jersy, 2003.

29- Bradley R. Schiller, **The Economy Today**, McGaw Hill Irein, New york, Ninth edition, 2003.

30- Escwa, **Exploratory study and approaches to the social impact of structural adjustment policies**, United Nations, New York, 1997.

31- Office for National Statistics, **How exactly is Unemployment measured**? Augest, 2010.

32- Revue Annales de geographie No. 385, 1962.

33- VemonHenderson and others, **Measuring Economic Growth from outer Space**, Brown University and NBER, USA, July 21, 2009.

Abstract

The study aims to study the effectiveness of some monetary variables like (monetary and interest rate) in indicators of economic stability (economic growth, inflation and unemployment). Monetary variables are of great importance. Recent studies and research have shown the effect of monetary variables in indicators of economic stability (growth, inflation, Unemployment) especially during the period of economic crises, as these variables have become the main tool by which the monetary authority can correct the imbalances that affect the economy and return it back to the stability. And this subject was taken into consideration to be studied and analyzed. The first section dealt with the theoretical and conceptual bases of monetary variables and indicators of economic stability.

The second section was titled "Analysis of indicators of some monetary variables in Iraq for the period (1990-2015"). The third section included the analysis of indicators of economic stability in Iraq during the period (1990-2015), While the fourth section dealt with the measurement of causal relationship and analysis between some of the monetary variables and economic stability in Iraq during the period (1990-2015). This research is based on the assumption that there is a relationship between some monetary variables (money supply and interest rate) and indicators of economic stability. A correlation was found between these variables and some indicators of economic stability.